الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/566
17 October 1984
ARABIC
ORIGINAL :ENGLISH

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (ك) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

دراسة استقصائية عالمية عن دور المرأة في عملية التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
اولا - مقدمة	١ - ٨	٣
ثانيا - موجز النتائج الاولية	٩ - ٨٧	٥
الف - دور المراة في الصناعة	١١ - ٣٢	٦
١ - النساء بوصفهن قوى عاملة في التنمية في مجال الصناعة	١١ - ١٦	٦
٢ - الفوائد التي تجنيها المراة من التصنيع	١٧ - ٢٣	٨
٣ - تحسين دور المراة في مجال الصناعة	٢٤ - ٣٠	١٠
٤ - ما لزيادة اشراك المراة في الصناعة من تاثير محتمل على تحقيق اهداف التنمية الشاملة	٣١ - ٣٢	١٢
باء - دور المراة في مجال الزراعة	٣٣ - ٤٩	١٢
١ - دور المراة الحالي في مجال الزراعة	٣٣ - ٣٥	١٢
٢ - النساء بوصفهن قوى عاملة في التنمية في مجال الزراعة	٣٦ - ٤٥	١٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٣ - طرق ووسائل تحسين دور المرأة في مجال الزراعة	٤٦ - ٤٨	١٦
٤ - ما لتحسين الادوار التي تضطلع بها المرأة من تاثير محتمل على تحقيق اهداف التنمية الشاملة	٤٩	١٧
جيم - دور المرأة في العلم والتكنولوجيا	٥٠ - ٥٩	١٨
١ - دور المرأة الحالي في تطوير العلم والتكنولوجيا وتطبيقها	٥٠ - ٥٦	١٨
٢ - الفوائد التي تجنيها المرأة	٥٧	١٩
٣ - طرق ووسائل تحسين دور المرأة في مجالي العلم والتكنولوجيا	٥٨ - ٥٩	١٩
دال - دور المرأة في مجال المال	٦٠ - ٧١	٢٠
١ - دور المرأة الحالي في مجالي النقد والمال	٦٠ - ٦٢	٢٠
٢ - الفوائد التي تحققها المرأة	٦٣ - ٦٩	٢١
٣ - طرق ووسائل تحسين دور المرأة في مجال النقد والمال	٧٠	٢٤
٤ - ما لتحسين دور المرأة من اثر محتمل على تحقيق اهداف التنمية الشاملة	٧١	٢٤
هاء - استعراض عام	٧٢ - ٨٧	٢٤
١ - مساهمة المرأة في التنمية	٧٤ - ٧٨	٢٥
٢ - فوائد التنمية وتكاليفها بالنسبة للمرأة	٧٩ - ٨٧	٢٦

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، بقرارها ٣٥/٧٨ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ المتعلق باشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، أن يعد مجملا شاملا ومفصّلا لدراسة استقصائية عالمية جامعة بين عدة اختصاصات ومتعددة القطاعات عن دور المرأة في التنمية الشاملة ، آخذا في الاعتبار التوصيات ذات الصلة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، فضلا عن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فيما يتعلق بقضايا التنمية .

٢ - وعملا بذلك القرار اقترح الأمين العام ، في تقريره المتعلق بالمجمل الشامل لدراسة استقصائية عالمية عن دور المرأة في عملية التنمية (A/36/590) ، مجملا يشمل قضايا مثل دور المرأة في الانتاج والتوزيع والاستهلاك ؛ ودور المرأة في عملية التنمية الريفية والحضرية ؛ ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية . وأحاطت الجمعية العامة علما ، في قرارها ٣٦/٧٤ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، بذلك التقرير ؛ وأكدت على الحاجة الى دراسة استقصائية جامعة بين عدة اختصاصات ومتعددة القطاعات ؛ وأوصت بأن تحلل تلك الدراسة الاستقصائية دور المرأة بالنسبة للقضايا الانمائية الرئيسية كما ترسمه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، مع التركيز بصورة خاصة على التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، والطاقة ، والمال والتمويل ، والعلم والتكنولوجيا . وأوصت الجمعية العامة كذلك بأن تغطي تلك الدراسة الاستقصائية : (أ) الدور الحالي للنساء بوصفهن قوى عاملة في التنمية في كل قطاع من القطاعات ؛ (ب) تقييم الفوائد التي تجنيها النساء نتيجة لاشتراكهن في عملية التنمية ، أي الدخل ، وظروف العمل ، واتخاذ القرارات ؛ (ج) طرق ووسائل تحسين دور النساء في التنمية على الصعد القومية والاقليمية والدولية ، وذلك بوصفهن قوى عاملة في التنمية ومستفيدات منها ؛ (د) والأثر المحتمل لهذه التحسينات على تحقيق أهداف التنمية الشاملة . وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يضمّن الدراسة الاستقصائية استعراضا عاما يحلل علاقات الترابط القائمة بين القضايا الانمائية الأساسية فيما يتعلق بالأدوار النسائية الحالية والمقبلة في عملية التنمية ، بغية توفير أساس للعمل في المستقبل من أجل اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ؛ ورجت من الأمين العام أن يعد الدراسة الاستقصائية بالاشتراك والتعاون الوثيقين مع الوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات القومية التي لها خبرة فنية في هذا الموضوع ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريرا مرحليا ، وأن يقدم هذه الدراسة في شكلها النهائي الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

٣ - وقد تذكر الجمعية العامة أنها رجت من الأمين العام في قرارها ٣٦/١٢٧ ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ والمتعلق باجراء دراسة في الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بدور المرأة في التنمية، تأمين مشاورة لجنة مركز المرأة في اعداد الدراسة الاستقصائية العالمية المتعلقة بدور المرأة في عملية التنمية . وبعد قيام لجنة مركز المرأة ، في دورتها التاسعة والعشرين ، بمناقشة مجمل الدراسة الاستقصائية، أعد مجمل منقح يظهر ما أصدرته الجمعية العامة من توصيات في قرارها ٣٦/٧٤ .

٤ - وفي القرار ٣٧/٦٠ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والمتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في اعداد دراسة استقصائية عالمية عن دور المرأة في عملية التنمية (A/37/381) ، وأوصت بتقديم الدراسة الاستقصائية الى المؤتمر .

٥ - وأوصت لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، في دورتها الاولى المعقودة في الفترة من ٢٣ شباط/فبراير الى ٤ آذار/مارس ١٩٨٣ (انظر A/CONF.116/PC/9 و Corr.1) ، بأن تشكل الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية واحدة من الوثائق الأساسية للمؤتمر العالمي . وقد أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تلك التوصية في مقرره ١٩٨٣/١٣٢ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ . وقدم الأمين العام تقريرا عن الوضع بالنسبة لاعداد الدراسة الاستقصائية العالمية (A/CONF.116/PC/14) الى لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية ، وذلك في دورتها الثانية .

٦ واستجابة لتوصيات الجمعية العامة ، فان الدراسة الاستقصائية العالمية تتألف من سبعة أقسام ، يقدم احدها استعراضا عاما يحلل علاقات الترابط فيما بين القضايا الانمائية الرئيسية بناء على النتائج المعروضة في الأقسام الستة الاخرى التي يتناول كل منها دور المرأة في مجال كل من الزراعة ، والصناعة ، والتجارة والخدمات، والطاقة ، والمال والتمويل ، والعلم والتكنولوجيا .

٧ - أما الدراسة الاستقصائية التي تجريها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، فيجرى اعدادها بالتعاون مع مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأمانة العامة ، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وتتعاون منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أيضا في اعداد هذه الدراسة الاستقصائية. ولا يزال ينتظر ورود اسهامات عدد من الوكالات الاخرى لادراجها في التقرير النهائي. لذلك ، لن يعرض التقرير النهائي على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

٨ - ويجرى حاليا وضع الصيغة النهائية للدراسة الاستقصائية التي ستستعرضها لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي ، في دورتها الثالثة المقرر عقدها في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، وذلك قبيل تقديم هذه الدراسة كوثيقة أساسية من وثائق المؤتمر العالمي . ويقدم هذا التقرير موجزا مقتضبا للنتائج الأولية المتوفرة حاليا ، والتي ستظهر في التقرير النهائي .

ثانيا - موجز النتائج الأولية

٩ - يظهر الموجز الوارد أدناه النتائج الأولية العريضة التي تم التوصل اليها حتى يومنا هذا نتيجة للأبحاث التي أجريت للتحضير للدراسة الاستقصائية العالمية . وسوف تظهر هذه النتائج في التقرير النهائي الى جانب التحليل الموضوعي للاتجاهات السائدة في كل قطاع من القطاعات ، على النحو المذكور أعلاه .

Digitized by UNOG Library

ألف ـ دور المرأة في الصناعة

١ ـ النساء بوصفهن قوى عاملة في التنمية في مجال الصناعة

١١ ـ كان للتغييرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين تأثير على القوى العاملة من النساء يفوق تأثيرها على القوى العاملة من الرجال .

١٢ ـ ففي عام ١٩٨٠ ، كان هناك ما يقرب من ثلاث نساء يعملن في مجال الصناعة بين كل ١٠ نساء عاملات في العالم . وكانت نسبة اشتراك المرأة في مجال الخدمات ، لاسيما في الزراعة ، أعلى من نسبة اشتراكها في مجال الصناعة . وبينما زاد مجموع القوى العاملة من النساء بنسبة ٣٩ في المائة خلال الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ، زاد عدد النساء العاملات في مجال الصناعة بنسبة ١٠٤ في المائة . وفي خلال الفترة نفسها ، زاد مجموع القوى العاملة من الرجال بنسبة ٣٨ في المائة وارتفع عدد الرجال العاملين في مجال الصناعة بنسبة ٧٠ في المائة . وفي الوقت الذى ظلت فيه نسبة المرأة في القوى العاملة في العالم ثابتا عند الثلث تقريبا ، ارتفعت نسبة المرأة في مجال الصناعة في البلدان المتقدمة النمو من ٢٦ر٧ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٢٩ر٢ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وارتفعت هذه النسبة في البلدان النامية من ٢١ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٢٦ر٥ في المائة في عام ١٩٨٠ . وقد حدث نحو ثلثي الزيادة في القوى العاملة من النساء في مجال الصناعة في البلدان النامية ، في آسيا أساسا ، حيث يزيد اشتراك المرأة في مجال الصناعة زيادة ملحوظة عنها في افريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي البلدان المتقدمة النمو ، اتخذ قطاع الخدمات مكانا مرموقا في توظيف المرأة ونقلت الى العالم النامي أنشطة صناعية عديدة كانت تضطلع بها المرأة قبل ذلك في تلك البلدان .

١٣ ـ وقد أدى اعادة توزيع الصناعات القائمة على كثافة العمل من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، لاسيما في قطاعات مثل المنسوجات والملابس وتصنيع الأغذية والمستحضرات الصيدلية وتجميع الالكترونيات وبصفة عامة في قطاع السلع الاستهلاكية الخفيفة ، دورا هاما في التوسع في توظيف المرأة في مجال الصناعة في بلدان نامية معينة . وكانت اعادة توزيع الصناعات موجّهة الى جميع القارات النامية ، بيد أنها نجحت في بلدان معينة أكثر منها في بلدان أخرى . وكانت بلدان أمريكا اللاتينية في مقدمة البلدان المتأثرة ، وبصفة خاصة المكسيك وبلدان منطقة الكاريبي ،

Digitized by UNOG Library

وكذلك البرازيل وكولومبيا ، وبلدان أخرى ؛ وكانت موريشيوس ومصر وتونس بين البلدان الافريقية المتأثرة . وقد نقل الجزء الأكبر من الصناعات الى البلدان الاسيوية ، لاسيما البلدان ذات الدخل المتوسط في جنوب شرقي آسيا ، هونغ كونغ ، وجمهورية كوريا ، وماليزيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلند ، وكذلك في جنوب آسيا ، والهند ، وسري لانكا . وجرى البحث مؤخرا عن مواقع جديدة منها ، على سبيل المثال ، جمهورية الصين الشعبية والمناطق المنخفضة الأجور في أوروبا .

١٤ - واقترن قرار اعادة توزيع الصناعات بعدة عوامل منها وفرة طالبات العمل من النساء في البلدان النامية ؛ وسهولة الوصول الى الأسواق في البلدان النامية دون خفض الصادرات الى البلدان الصناعية ؛ والحوافز الممنوحة من حكومات البلدان النامية في صورة اعفاء مؤقت من الضرائب ؛ وائتمانات استثمارية ؛ وانشاء مناطق لتجهيز الصادرات مزوّدة بهياكل أساسية ملائمة وتشريعات خاصة لهذه المناطق تحول بصورة فعالة دون تنظيم نقابات العمال أو تطبيق الحد الأدنى للأجور .

١٥ - وتتجاوز نسبة النساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات ٨٠ في المائة في حالات كثيرة ؛ وهؤلاء النساء صغار السن ، وغير متزوجات ، وليس لديهن أطفال ، وتتراوح أعمارهن جميعا بين ١٦ و ٢٥ سنة . وترفض شركات كثيرة توظيف النساء المتزوجات ، كما تفصل اللواتي يتزوجن من الموظفات . وبالاضافة الى ذلك ، فمن الصعب على المرأة أن تستمر في العمل بعد الزواج ، نظرا لعدم وجود خدمات الدعم واستمرار المفهوم التقليدي لدور المرأة في المنزل . والاسباب التي يستشهد بها عادة في معرض تفضيل توظيف الشابات هي امكان توظيفهن باجور منخفضة ، وما يتميزن به من مرونة ، ومهارة ، وقدرة على التكيف . وتؤدي التبعية الاقتصادية التقليدية للمرأة ومركزها المتدني الى استمرار النظرة اليها بوصفها عضوا مكملا للمشتغلين بأجر . ويؤدي ذلك الى عدم قدرة المرأة على المساومة ويجعل أجرها أقل وفصلها أيسر من الرجل . أما المهارات التي تجعل المرأة عاملة مرغوبة فهي مهارات مكتسبة بصورة غير رسمية ، في الأعمال المنزلية التي تؤديها بدون أجر ، ولذلك فهي لا تعوّض بمستويات أعلى من الأجور .

١٦ - وليست هناك بيانات رسمية تحدد حجم وطبيعة اشتراك المرأة في القطاع غير الرسمي ؛ ويظل تحسين دور المرأة في القطاع غير الرسمي للصناعة التحويلية ، لاسيما عن طريق التكنولوجيا الملائمة ، يمثّل مشكلة مازالت تنتظر الحل أساسا .

Digitized by UNOG Library

٢ ــ الفوائد التي تجنيها المرأة من التصنيع

١٧ ــ ان مهمة تقييم الفوائد التي تعود على المرأة من التصنيع مهمة معقّدة. فبالرغم من المحاولات التي بذلت في بلدان كثيرة لادخال صناعات ذات قاعدة ريفية ، لا يمكن فصل التصنيع عن التحضّر ، لذلك يعتبر تقييم الفوائد التي تجنى من الصناعة معادلا لتقييم آثار انتشار الحياة الحضرية والاقتصاد النقدي . وبالنسبة للمرأة ، تتضمن هذه الفوائد الاعفاء من أنشطة الكفاف الشاقة بصورة عامة ، التي تتميز بها الحياة الريفية .

١٨ ــ وبينما تزيد الايرادات الآتية من الأجور الصناعية عن ايرادات الأنشطة الزراعية على الصعيد العالمي كله تقريبا ، لا يتوفر العمل في مجال الصناعة الا نادرا للمهاجرين الجدد الى المدينة ، الذين يجدون عملا ، بصورة نمطية ، في أنشطة الخدمات غير المستقرة أو في التجارة الهامشية ، والعمل في القطاع الصناعي الحديث بعيد عن متناول المرأة ، بدرجة كبيرة ، باستثناء مناطق تجهيز الصادرات . ويقتصر عمل المرأة في المناطق الحضرية ، بدرجة كبيرة ، على القطاع التقليدي غير الرسمي ، والخدمات ، لاسيما العمل المنزلي ، والتجارة الثانوية التي تقل ايراداتها كثيرا عن القطاع الصناعي الحديث .

١٩ ــ وليس من السهل تحليل اتجاهات الأجور فيما يتعلق بالمرأة ، لاسيما في البلدان النامية ، نظرا لنقص المادة الاحصائية . فقد كانت الأجور الحقيقية في ارتفاع بوجه عام في مجال الصناعة التحويلية خلال الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء ، رغم تباطؤ معدل النمو في أغلب الحالات وبدء انخفاضه في بلدان كثيرة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ . وفي البلدان النامية ، كانت هناك فروق كبيرة بين البلدان في اتجاهات الأجور الحقيقية ، تراوحت بين هبوط ملحوظ في بعض البلدان وزيادات كبيرة في بلدان أخرى . وبينما اتجهت الأجور الحقيقية الى النمو بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج القومي الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو ، كان العكس صحيحا في البلدان النامية ، منذ الستينات على الأقل .

٢٠ ــ ويتراوح متوسط ما تكسبه المرأة في الساعة من المهن الصناعية بين ٥٠ و٩٠ في المائة مما يكسبه الرجل . ومن الصعب معرفة اذا كانت الفجوة بين ما يكسبه الرجال والنساء قد أخذت تضيق خلال السنوات العشرين الماضية . ذلك ان الفرق في الأجور أخذ يتناقص في البلدان الصناعية حتى أواخر السبعينات . ويمكن أن يعزى ذلك الى

Digitized by UNOG Library

تنفيذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والى تمثيل المرأة تمثيلا زائدا في الوظائف التي يدفع عنها الحد الأدنى للأجور . أما في البلدان النامية ، فليس من السهل تحديد الاتجاهات الزمنية لفرق الأجور بين الرجال والنساء على الصعيد العالمي . فهذه الاتجاهات تتوقف على أنواع الصناعات ، وعلى عوامل مؤسسية ، وعلى سياسة الحكومات ، وعلى قوة نقابات العمال ، وعلى العادات والممارسات الصناعية . ويتوقف اتساع الهوة بين أجر المرأة والرجل على الفجوة التعليمية التي لا تفتأ تضيق ، ويتوقف خاصة على افتقار العاملات الى القدرة على المساومة ، نظرا لوفرة العرض من الأيدى العاملة بينهن .

٢١ - وتعتبر المرأة محرومة أيضا فيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية . فهي ممثلة تمثيلا زائدا في القطاع غير الرسمي ، وبوصفها عاملة في الأسرة دون أجر ، وبالتالي فهي مستبعدة أساسا من الضمان الاجتماعي . كذلك كثيرا ما تعمل المرأة لحسابها أو كخادمة منزلية ، ولا تتمتع المهنتان بالحماية الا فيما ندر . وحماية الأمومة مكفولة في قوانين بلدان كثيرة ، ولكن مازال الحمل يعتبر ، في حالات كثيرة ، سببا كافيا لفصل المرأة .

٢٢ - وقد أدت زيادة توظيف المرأة في مجال الصناعة في الستينات والسبعينات ، الى الحد ، بقدر معين ، من التمييز المهني الأفقي ، وأصبح توزيع المرأة والرجل بين المهن أكثر تساويا من ذى قبل . بيد أن التمييز الرأسي مازال سائدا ، حيث يتزايد عدد المهن التي يفتح بابها للنساء اللائي قلّما يبلغن أعلى المستويات .

٢٣ - ويلاحظ وجود فروق اقليمية كبيرة . ففي البلدان الصناعية الغربية ، تزايد نصيب المرأة من الوظائف في فئة الأعمال غير اليدوية فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . بيد أن أغلبية هذه الوظائف كتابية وليست فنية . وعلى عكس ذلك ، في أمريكا اللاتينية ، نجد المرأة أكثر تمثيلا في الوظائف الفنية من الوظائف الكتابية ، في حين أن عدد النساء العاملات في الوظائف اليدوية في افريقيا وآسيا قليل . وبين العمال اليدويين تشغل المرأة في كثير من الأحيان وظائف لا تحتاج الى مهارات ، بينما يتولى الرجال الوظائف الاشرافية والتي تحتاج الى مهارات . والمرأة ناشطة جدا في الأعمال التي تشتغل فيها لحسابها ، لاسيما لانها ، في أحيان كثيرة ، تقوم من منزلها بأعمال بالقطعة . ومازال عدد المديرات من النساء قليلا ولكن نسبتهن آخذة في الزيادة . ومازال استمرار وجود تحيّز ضد موثوقية المرأة والتزامها بالعمل يشكّل أهم عامل يحول دون سرعة تقدم المرأة في مجال الادارة .

Digitized by UNOG Library

٣ ــ تحسين دور المرأة في مجال الصناعة

٢٤ ــ تطلّب تحسين دور المرأة في مجال الصناعة اتخاذ مجموعة واسعة من الاجراءات تتعلق بزيادة فرص العمل للمرأة ، وتحسين المعدلات المطلقة والنسبية لما تكسبه المرأة فضلا عن ظروف العمل . وفيما يتعلق بزيادة فرص العمل ، يجب ايلاء اهتمام خاص لما للأمثلة المستوردة من البلدان المتقدمة النمو من أثر محتمل .

٢٥ ــ ومن نتائج التوسع في الصناعات المملوكة للأجانب ، والتي توجّه غالبا نحو التصدير في البلدان النامية ، لاسيما الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسية الكبيرة ، وزيادة عدم الاستقرار في هيكل العمالة المحلية . ويحدث ذلك حين تستجيب الشركات للتقلبات القصيرة الأجل في الطلب باغلاق المصانع وفصل العمال . وتركيز النساء في وظائف ثانوية ، غير مضمونة في أسفل هيكل الأجور يجعلهن عرضة للاستغناء عنهن أو طردهن بصورة مفاجئة . ولا يتجاوز توظيف المرأة في المصانع في مناطق تجهيز الصادرات ، عدة سنوات في العادة ، كما يقتصر على نطاق ضيّق من الأنشطة مثل أعمال التجميع .

٢٦ ــ ويمكن تحسين حالة المرأة بتوفير تدريب غير مكلف ، أثناء العمل ، خلال فترة التوظيف في القطاع الحديث ، بتدريبها على مهارات قابلة للنقل بصورة أكبر ، ويمكن الاستفادة منها في الشركات المحلية فيما بعد ، وبايجاد فرص جديدة لتوظيف العمال من الرجال والنساء الذين استغنت عنهم المصانع المملوكة للأجانب .

٢٧ ــ وتعمل أغلبية النساء المشتغلات في الصناعة التحويلية في البلدان النامية في الصناعات التقليدية والحرفية وليس في وظائف في شركات قطاع الصناعات الحديثة . وكثيرا ما يكون التوسع في قطاع الصناعات الحديثة على حساب الصناعات التقليدية التي تقدم منتجا مماثلا ، لذلك فمن المهم لتنمية بلد ما الجمع بين تدابير تستهدف تعزيز التوسع في الصناعات الكبيرة في القطاع الرسمي وتدابير تكميلية لتشجيع الانتاج الصغير في القطاع غير الرسمي . ولهذا أهمية خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة .

٢٨ ــ وقد دعا اعلان وخطة عمل ليما للتنمية الصناعية والتعاون الصناعي (١) وكذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق) الى الموازنة بين القطاعين . بيد انه يلزم ، بصورة أساسية ، تنظيم العمل في القطاع غير الرسمي تنظيما جيدا ، بما في ذلك انشاء التعاونيات ، والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ، وانتاج السلع التي توجد لها منافذ موثوقة والتي عليها طلب منتظم .

Digitized by UNOG Library

٢٩ — ويجب تقديم المساعدة الى النساء العاملات في القطاع غير الرسمي ، كمنظمات للمشاريع ، أو مشتغلات لحسابهن الخاص ، أو عاملات في المؤسسات التعاونية بتدريبهن على مسك الدفاتر وغير ذلك من أوجه ادارة المشاريع التجارية الصغيرة ، وتزويدهن بالتسهيلات الائتمانية ، وبامكانية الحصول على المشورة والمساعدة في المجال التقني ، وبمعلومات عن ظروف السوق واتجاهات الطلب . ومن هنا فان احدى الوسائل الهامة لتوسيع وتحسين اشتراك المرأة في الأنشطة الصناعية هو تحسين حالة وهيكل القطاع غير الرسمي ، وزيادة فعاليته ، وسلامته الاقتصادية وصلاته بالقطاعات الأخرى للاقتصاد .

٣٠ — وينبغي أن تشتمل التدابير الأخرى التي تتخذ لتحسين أجر المرأة وظروف عملها في الصناعة على سنّ وتنفيذ التشريعات العمالية وفقا للمعايير المقبولة دوليا ؛ على أن تكمّلها تدابير فعالة تكفل للمرأة المساواة في الوصول الى الوظائف والأجر المتكافئ . ويمكن أن تتضمن التدابير التشريعية الأخرى اللازمة اللوائح الصحية ولوائح السلامة اللازمة لحماية الموظفين من الرجال والنساء على حد سواء . ومن الأمور الأساسية أيضا سدّ الفجوة التعليمية القائمة بين الرجال والنساء ، واتخاذ الاجراءات الملائمة للتأثير على الرأى العام واجراء تغيير تدريجي في المواقف الاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

٤ ــ ما لزيادة اشراك المرأة في الصناعة من تأثير محتمل على تحقيق اهداف التنمية الشاملة

٣١ ــ ان تحسين دور المرأة ومركزها في مجال الصناعة لا يشتمل فقط على تعزيز رفاه المرأة واتاحة قدر اكبر من المساواة لها ، ولكن ايضا على الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد . وينزع تخصيص نصيب اكبر من الموارد للقطاعين التقليدي وغير الرسمي للاقتصاد ، حيث يتركز توظيف المرأة ، الى تعزيز الانتاج والانتاجية في مجال الصناعات المحلية للسلع الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي زيادة الطلب على انتاج هذه الصناعات ، ومن ثم زيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات وتقليل الاعتماد على الواردات .

٣٢ ــ وان رفع مستوى مكاسب المرأة يستلزم اعادة توزيع الدخل ، لصالح اقل النساء العاملات منزلة ، لاسيما في الاسر التي ليس لديها عائل ذكر . ومثل هذه الاسر عديدة ، وعادة ما تكون افقر الأسر في أي مجتمع . فتحسين مركز المرأة ومكافحة الفقر هما صنوان متلازمان .

باء ــ دور المرأة في مجال الزراعة

١ ــ دور المرأة الحالي في مجال الزراعة

٣٣ ــ ان تحسين دور المرأة ومركزها في مجال التنمية الريفية لا يشكل اهتماما بالعدالة فحسب بل بعملية النمو ايضا . فبالرغم من الاتجاه المستمر نحو التقليل من شأن اشتراك المرأة في عملية الزراعة ، فان كبر حجم هذا الاشتراك يستلزم القيام بتقييم دقيق لآثار الاتجاهات الحالية نحو توجيه جزء لا يستهان به من جهود تحديث الزراعة صوب الرجل ، وعدم مراعاة المرأة مراعاة كافية في برامج الاصلاح الزراعي ، واستبعادها من امكانية الحصول على الاراضي وغيرها من الموارد الانتاجية واقصائها من الحصول على الاعتمادات والقروض ، والخدمات التدريبية والتعليمية والارشادية وثمة حاجة لاجراء هذا التقييم لا بسبب اهمية المرأة لنمو الانتاج الزراعي ككل فحسب ولكن ايضا بسبب زيادة نسب الأسر التي تعولها المرأة في المناطق الريفية .

٣٤ ــ وقد تعرض نجاح كثير من برامج التنمية الزراعية والريفية للخطر بسبب عدم اخذ دوري المرأة الراهن والمحتمل في الاعتبار ، وبخاصة ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(أ) عدم مراعاة زيادة عبء العمل الذى تقوم به المرأة ، وعدم الأخذ بتكنولوجيا موفرة للعمل من اجل تخفيف هذا العبء الزائد ؛

(ب) تجاهل قيام المرأة ببعض المهام الزراعية المحددة وعدم تقديم المعلومات والتدريب في مجال الزراعة للمرأة ؛

(ج) تجاهل قيام المرأة بالعمل كمزارع مستقل او مرب للماشية واستبعاد المرأة ، الى حد كبير ، من برامج التنمية الريفية المتكاملة وغيرها من البرامج الزراعية ؛

(د) مطابقة الزيادة في دخل الاسرة بالزيادات في دخل المرأة الأمر الذى كثيرا ما يضر بالمرأة ؛

(هـ) اعتبار عمل المرأة عملا خاصا " بالأسرة " يستخدم على اساس متبادل في الحقول التي يعمل بها النساء أو الرجال لصالح محاصيل الرجل ، مما يؤدى الى تقليص الحوافز الاقتصادية وغيرها من انواع الحوافز المقدمة للمرأة ؛

(و) عدم مراعاة ما تنفرد به المرأة من احتياجات والقيود المفروضة عليها كأم وزوجة وكمزارع مستقل ، وكرب للأسرة ، من حيث الحصول على الاعتمادات والخدمات الأخرى ؛

(ز) النظر الى المرأة بوصفها منتجا معيشيا وتجاهل الدور الذى تضطلع به في انتاج المحاصيل النقدية .

٣٥ - وللسياسات الاقتصادية الكلية أيضا اثار لا يستهان بها على المرأة في مجال الزراعة . وتعتمد هذه الآثار على التخصص النوعي القائم في انتاج المحاصيل ، واداء المهام الزراعية المختلفة ، والوصول التفاضلي الى الاسواق ، وطريقة التصرف في دخل الأسرة . ان ديناميات التذكير والتأنيث المحددة حضاريا تلعب دورا هاما للغاية في تحديد وقع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع على المرأة وعلى قدرتها على الاستجابة لتلك الاتجاهات .

٢ - النساء بوصفهن قوى عاملة في التنمية في مجال الزراعة

٣٦ - تساهم المرأة مساهمة لا يستهان بها في مجال الانتاج الزراعي لغرض الاستهلاك

Digitized by UNOG Library

المحلي والتصدير في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بوجه خاص . فوفقا للاحصاءات الوطنية والدولية المتاحة ، والمستندة الى التعدادات والدراسات الاستقصائية الاسرية الوطنية ، والدراسات الاستقصائية في مجال العمل ، تستأثر النساء بنسبة تتراوح مابين ثلث ونصف العاملين في مجال الزراعة . بيد ان هذه الاحصاءات تقلل من قدر مشاركة المرأة في قطاع العمل الزراعي في معظم البلدان لاسيما في البلدان التي تعتبر ثقافتها او ديانتها العمل الانتاجي غير مناسب للمرأة .

٣٧ - ويمكن الاعتماد اكثر على الدراسات الاجتماعية الجزئية المتعمقة في تقدير اسهام المرأة في الانتاج الزراعي . وتشير تلك الدراسات الى ان ثلاثة ارباع السكان العاملين بالزراعة في البلدان النامية وبخاصة في افريقيا هم من النساء . ويصدق هذا القول بوجه خاص اذا ما أخذنا في الاعتبار العمل الذى تقوم به المرأة في تربية الماشية وفي الأنشطة الزراعية التالية لموسم الحصاد مثل طحن الارز ، وفي الأعمال العرضية والموسمية كعامل اجير ، وفي العمل الأسرى غير المدفوع .

٣٨ - ويحدد اشتراك المرأة في القوة العاملة الريفية السمات الاجتماعية - الاقتصادية للأسرة ، وما تتمتع به من مركز محدد فيها من ناحية ، والقواعد الثقافية التي تقولب المهام الانتاجية للمرأة والرجل في المجتمع من ناحية اخرى . فبالرغم من ان المرأة نادرا ما تعمل كمزارع مستقل ، فقد اظهرت ان لديها ملكة حادة مثل الرجل في تقييم المخاطر وفرص الربح ، وانها لا تقل حساسية عن الرجل تجاه التغييرات في أسعار المنتجات الزراعية .

٣٩ - ويتنوع اشتراك المرأة في عملية التحديث الزراعي من اقليم لآخر ومن بلد لآخر ، اذ يتوقف ذلك على التوفر الكمي والنوعي للعمالة وندرة الاراضي وتوزيعها ، واشتراك المرأة المستقل في عملية الزراعة .

٤٠ - ففي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اتسمت عملية التحديث الزراعي بتصنيع الزراعة عن طريق الشركات التجارية الزراعية الوطنية والمتعددة الجنسيات بوجه عام ، من ناحية ، وعن طريق الاصلاح الزراعي من ناحية أخرى . ولم تشترك المرأة في اى منهما اشراكا كاملا ، فكثيرا ما يسند الى المرأة العمل العرضي في مجال الزراعة الذى لا يحتاج الى مهارة ، أو تقصى كلية عن هذا المجال عن طريق تصنيع الزراعة وقد اعتمدت السرعة التي تمت بها هاتان العمليتان على قواعد العمل الخاصة بالمحاصيل المنتقاة للتحديث ، ومدى توافر الايدى العاملة من الذكور ، والاراضي المتاحة . وقد تم تنفيذ برامج الاصلاح الزراعي في عدة بلدان ، ولاسيما في الستينات . بيد

Digitized by UNOG Library

انها نادرا ما حالت على نحو فعال دون تركيز الاراضي في ايدى حفنة قليلة وزيادة الحرمان من تملك الاراضي . ولم تتح للمرأة بوجه خاص امكانية الاستفادة من الاصلاح الزراعي ، في الواقع ان لم يكن من حيث المبدأ . ونادرا ما يدمج في برامج التنمية الزراعية والريفية الجارية العدد المتزايد من النساء من ارباب الاسر الريفية وزوجات صغار المزارعين ، وذلك بسبب القوالب الثقافية والحواجز الهيكلية الغالبة . ومن ثم فان نمو انتاجية المرأة لم يكن بنفس سرعة نمو انتاجية الرجل .

٤١ - والهيكل الريفي الآسيوى يتسم بندرة الاراضي وتزايد الحرمان من تملك الاراضي ، حيث يعني التحديث الزراعي بوجه عام زيادة الغلة الناشئة عن ادخال مجموعات منوعة عالية الغلة . وقد تنوع اثر ذلك بالنسبة للمرأة حسب نوع المحاصيل ، والمهام المسندة حضاريا الى المرأة ، والتغييرات الحاصلة في حجم العمل وتوزيعه الموسمي ، فضلا عن سمات الاسرة ومركز المرأة فيها .

٤٢ - وفي افريقيا جنوب الصحراء يعني التحديث عامة تعزيز انتاج المحاصيل النقدية وهي عادة محاصيل يزرعها " الرجل " ، على حساب المحاصيل الغذائية التي عادة ما تقوم " المرأة " بزراعتها . ولذا كانت الاثار المترتبة على ذلك كبيرة بالنسبة لمركز المرأة وانتاج الاغذية . وحيث ان المحاصيل التي يقوم " الرجل" بزراعتها هي المحاصيل التي تحظى بالتشجيع ، فان المرأة لم تشترك في عملية التحديث الزراعي ونتيجة لذلك تباطأ الانتاج الغذائي وتدهورت مستويات التغذية .

٤٣ - وفي الشرق الأوسط وشمال افريقيا بدأت هجرة الذكور تشكل مؤخرا اتجاها ذا اهمية قصوى بالنسبة للمرأة في مجال الزراعة . فقد ادت الهجرة الى خلو المناطق الريفية الفقيرة من السكان مما حمل المرأة على الاضطلاع بمهام الرجل الزراعية ، وافضى ذلك الى زيادة عبء العمل الذى تقوم به زيادة كبيرة .

٤٤ - وان المنافع التي تحصل عليها المرأة نتيجة لاشتراكها في الانشطة الزراعية هي منافع مترابطة وتقع فى فئات امكانية اتخاذ القرارات ، والحصول على دخل ، والسيطرة على العمالة الزراعية . والمعروف ان المرأة تتمتع بسلطة اكبر لاتخاذ القرارات كلما سمحت لها ارباحها بالاشتراك في كسب رزق الأسرة . وحدوث هذا في الاسر الفقيرة أكثر احتمالا منه في الاسر الغنية .

٤٥ - الا انه بسبب وجود نظم طبقية وجنسية قوية ، فان المرأة لا تستفيد من اشتراكها في الانتاج الزراعي بقدر ما تسهم فيه . فهي تظل على هامش اتجاهات التحديث الزراعي ولا تفيدها بشيء السياسات والبرامج الزراعية . وحيث ان المرأة

Digitized by UNOG Library

ليس لديها القوة التفاوضية اللازمة لتغيير تقسيم العمل بين الجنسين فان فكرة الحصول على كسب ضئيل من وراء الاسهام في الانتاج الزراعي كثيرا ما تؤدى بالمرأة الى سحب اسهامها في الانتاج أو ابقائه محدودا . ولذلك فان من الضرورى ان يتم التركيز على تكاليف التحديث الزراعي والاعمال الزراعية بالنسبة للمرأة ، بدلا من التركيز على منافعهما . واكثر التكاليف اهمية هي المتعلقة بزيادة عبء العمل . وتبين البيانات المتعلقة باستخدام مختلف افراد الاسرة للوقت ان الاناث يعملن فترات اطول من الرجال . فالمرأة تضطلع بجميع الأعمال المنزلية بالاضافة الى الاشتراك في الانتاج الزراعي . وفي فترات الذروة الموسمية للطلب على العمل وطوال السنة في البلدان التي تكون المرأة فيها معزولة ، يشترك الاطفال ولا سيما الفتيات ، في الاعمال المنزلية ، وهذا يحد من تحصيلهم العلمي وغني عن القول ان للعمل المفرط اثارا سلبية على صحة المرأة ، وكذلك على حالة التغذية في الأسرة .

٣ - طرق ووسائل تحسين دور المرأة في مجال الزراعة

٤٦ - لم تصادف الاستراتيجيات الوطنية نجاحا كبيرا في تحسين حالة المرأة في مجال الزراعة . وهذا يرجع الى حد كبير الى عدم النظر في القضايا المتصلة باحتياجات المزارعات ، وعدم الاستفادة من قدراتهن في التخطيط الزراعي الوطني الشامل ومن غير المحتمل ان يؤدى انتشار المشاريع الصغيرة التي تقوم بها المرأة ، والتي تتسم بوجود ميزانيات محدودة جدا وبعدم ادماجها في مشاريع التنمية الريفية الاساسية ، الى حدوث تحسين كبير في حالة المرأة . ويبدو ان انشاء وزارات منفصلة للمرأة أو مكاتب تتبع رئيس الوزراء أو وزارة التخطيط كان أقل فعالية من ادماج الاهتمام بشؤون المرأة في الوزارات القطاعية .

٤٧ - وثمة مجالان واعدان للتدخل من اجل تحسين دور المرأة في مجال الانتاجية الزراعية ، وهما انشاء جمعيات تعاونية للمرأة وتوفير اعتمادات انتاج لها وتميل الجمعيات التعاونية المختلطة والتفرقة الاجتماعية المتزايدة الى وضع المرأة على الهامش ، وذلك من خلال تكرار ادوار الجنسين النمطية في الاسرة واستبعاد المرأة من وظائف اتخاذ القرارات . وترجع سوء ادارة كل الجمعيات التعاونية الخاصة بالمرأة الى انخفاض مستوى تعليمها ، وقلة خبرتها في مجال الادارة ومسك الدفاتر والتقنيات الزراعية الحديثة التي تحتاج الى تدريب . كما تتجه الاجراءات السائدة المتعلقة بتوفر الاعتمادات

Digitized by UNOG Library

الى استبعاد المرأة لانها كثيرا ما تفشل في الحصول على قروض كبيرة بسبب عدم وجود ضمان ، وتحتاج الى قروض صغيرة ذات آجال استحقاق قصيرة .

٤٨ - وبغية التنفيذ الفعال لهذه التدابير وغيرها من التدابير المتعلقة بتحسين حالة المرأة في مجال الزراعة ، فان من الضرورى ان تلتزم الدولة التزاما راسخا بالمساواة بين الرجل والمرأة . وسوف يساعد ذلك على منح السلطة للمرأة ، وبناء ثقتها بنفسها وميلها الى تأكيد ذاتها .

٤ - ما لتحسين الادوار التي تضطلع بها المرأة من تأثير محتمل على تحقيق اهداف التنمية الشاملة

٤٩ - لتحسين الادوار التي تضطلع بها المرأة في عملية التنمية تأثير مباشر هو زيادة المساواة بين الجنسين . كما ان له تأثيرا آخر هو الاسراع بعملية التنمية الزراعية وزيادة مستوى الانتاج الوطني ، وتوريد الاغذية على المستويين الوطني والمحلي ؛ وهو في الوقت نفسه يجعل التنمية اكثر استجابة للاحتياجات البشرية .

Digitized by UNOG Library

جيم - دور المرأة في العلم والتكنولوجيا

١ - دور المرأة الحالي في تطوير العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما

٥٠ - درجت العادة على أن تلعب المرأة دورا أقل أهمية ، من دور الرجل في كثير من الأنشطة العلمية والتكنولوجية . وبمقتضى الأنماط الحضارية الثابتة السائدة في بلدان عديدة على كافة مستويات التنمية يعهد الى المرأة بالأعمال غير العلمية أو غير التكنولوجية ويقصر نشاطها على أنشطة الانجاب في المنزل أو الأنشطة الانتاجية المتعلقة كالأعمال المنزلية مثل التدريس ، واعداد الطعام ، والتمريض .

٥١ - ولا يوجد أى دليل على أن لهذه الأنماط الثابتة أساسا سواء في الفروق النفسية أو الفكرية بين الجنسين .

٥٢ - ومن الأسباب التي يعزى اليها استبعاد المرأة من الأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا انخفاض نسبة النساء اللاتي يلتحقن بالميادين الاكاديمية الرئيسية للعلم والتكنولوجيا . وكما هو معلوم ، فان معدل التحاق النساء أقل من معدل التحاق الرجال بميادين العلم على كافة مستوياته في معظم البلدان . وتنخفض هذه النسبة بوجه خاص في العلوم الأكاديمية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا ، مثل الهندسة والرياضيات والعلوم الزراعية .

٥٣ - ان معدل التحاق النساء بالميادين الرئيسية للعلم والتكنولوجيا أعلى في المناطق المتقدمة النمو منها في المناطق النامية . كما أن فصل الجنسين في مجال التعليم ذو صلة بالتطور . وكذلك فان الفروق بين الجنسين تختلف كثيرا من بلد الى آخر . فهناك عدد من البلدان المتقدمة النمو يقل التحاق المرأة فيها كثيرا عن التحاق الرجل بميداني العلم والتكنولوجيا الرئيسيين عما عليه الوضع في بعض البلدان النامية . وهكذا يتبين أن ثمة جذورا حضارية قوية تفصل بين الجنسين في مجال التعليم . وفصل المرأة عن الرجل في المواضيع ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا يحدث أيضا في مجال التدريب التقني الذى يتم على الصعيد غير الجامعي . واشتراك النساء أعلى بكثير من اشتراك الرجال في الدورات الدراسية المعنية بالاعداد للأشغال المنزلية : فن الطبخ ، وأشغال الأبرة ، والتدبير المنزلي ويقل في الدورات الدراسية المعنية لتعليم المهارات الصناعية والحرفية .

٥٤ - ويقل مستوى اشتراك النساء في القوى العاملة في قطاعي العلم والتكنولوجيا عن مستوى تحصيلهن التعليمي في هذين الميدانين . ويعود هذا الى ميل النساء الى الانسحاب من سوق العمالة أثناء الفترة التي يزاولن فيها تربية أطفالهن .

Digitized by UNOG Library

٥٥ - كما ان اشتراك المرأة في عملية اتخاذ القرارات التي تستهدف تطوير العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما منخفض جدا . ويرجع هذا في بعض أسبابه الى نقص تمثيل المرأة في الوظائف الرفيعة المستوى في المؤسسات العلمية والتكنولوجية الذى يعتبر نتيجة لممارسات التوظيف والترقية التي مازالت تميّز ضد المرأة الى حد ما .

٥٦ - وقد يسهم استبعاد المرأة من مرحلة تصميم المبتكرات العلمية في ألا تلبي هذه المبتكرات احتياجات المرأة .

٢ - الفوائد التي تجنيها المرأة

٥٧ - تستفيد المرأة كما يستفيد الرجل من تحديث التكنولوجيا وقد أسهم هذا على المدى الطويل في زيادة الفرص المتاحة لاستخدام المرأة في الصناعة بفضل التصنيع . وأتاح لها فرص ممارسة الحياة الحضرية مما أسهم في اضعاف النماذج الحضارية المعيارية المعنية بتقسيم العمل على أساس الجنس في الحياة الاقتصادية والأسرة المعيشية وخفف من عبء الأعمال الثقيلة المتكررة التي تزاولها المرأة في البيت . أما في الأجل القصير فان الابتكارات الصناعية في مجال التكنولوجيا ، التي لا تستخدم الا في المنشآت الكبيرة ، قد قضت على الصناعات المنزلية التي كانت المرأة نشطة فيها على وجه الخصوص . وفي أيام التصنيع الأولى يزداد استخدام المرأة في ميدان الصناعة بوجه عام وان كان الأجر الذى تتقاضاه في هذا الميدان منخفضا نسبيا . كما أن الأخذ ببعض التكنولوجيات الجديدة قد أساء الى المرأة. فعلى سبيل المثال قللت الابتكارات التكنولوجية التي استحدثت مؤخرا في ميدان الالكترونيات الدقيقة من فرص استخدام المرأة في الأعمال الكتابية التي جرت العادة على أن تستأثر بها المرأة في الماضي الا انه يمكن القول ان ذلك كان نعمة في ثوب نقمة . فالامكانيات التي توفرها التكنولوجيا للمرأة لمزاولة الأشغال المنزلية تزيد التطابق بين الأنشطة الانتاجية والأنشطة الخدمية . وفضلا عن ذلك فان التكنولوجيا المادية الحديثة تسهل للمرأة مزاولة الأشغال المنزلية .

٣ - طرق ووسائل تحسين دور المرأة في مجالي العلم والتكنولوجيا

٥٨ - لما كان تمثيل المرأة ناقصا في مجالي العلم والتكنولوجيا ولاسيما في مناصب اتخاذ القرارات في هذين الميدانين فان تحسين دور المرأة في هذين المجالين يقتضي أولا تحسين مشاركتها في العمل في هذين القطاعين ، الأمر الذى يتطلب زيادة التحاق المرأة بهذين الميدانين على صعيدى الجامعات والمدارس التقنية . ويتعين القضاء على

Digitized by UNOG Library

التحامل الحضارى الذى يقصر اشتراك المرأة على المشاريع اللاتقنية أو اللاطمية . كما ينبغي تنقيح الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية باعتباره أحد التدابير اللازمة لتعديل الأنماط الحضارية الثابتة . وفي الأجل الطويل ينبغي الحد من الأمية التي تعاني منها المرأة للقضاء عليها آخر الأمر . لكنه يمكن في الأجل القصير توفير التدريب التقني للنساء الأميات ويلزم التخفيف من الواجبات التقليدية المألوفة التي تقوم بها النساء كيما يواكبن التطورات الجارية بسرعة في ميداني العلم والتكنولوجيا . ويتطلب هذا تقصي واتخاذ تدابير تستهدف تحسين قدرة المرأة على التنقل بما في ذلك تعزيز الدعم الطوعي الذى تقدمه النوية الزواجية والمجتمع وتقديم دعم عام في شكل مراكز حضانة نهارية ورياض للأطفال .

٥٩ - ينبغي للسلطات المختصة أن تكفل تكييف الابتكارات التكنولوجية كي تلائم احتياجات مستخدميها ، بما في ذلك النساء ، مما يتطلب أنشطة بحث وتطوير ذاتية . وينبغي تطوير مواد وسائط الاعلام التي تشترك في هذا النشاط وأساليب التدريب اللازمة .

دال - دور المرأة في مجال المال

١ - دور المرأة الحالي في مجالي النقد والمال

٦٠ - يتناول هذا الفرع عمل المرأة في المؤسسات المالية والتأمين . والانشطة العقارية وخدمات التأجير Fire . ويعرف هذا القطاع بالأحرف الأولى من أسماء هذه الخدمات أى (Fire) . ويماثل الفرع الرئيسي رقم ٨ الوارد في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية . وجدير بالملاحظة أن الصلة بين حصة المرأة في العمالة في هذا القطاع وبين الاستراتيجيات المالية والنقدية للمؤسسات العاملة في هذا القطاع ضعيفة جدا .

٦١ - ويمثل هذا القطاع نسبة صغيرة من العمالة الكلية ويصح هذا بوجه خاص في البلدان النامية حيث يكون دور السمسرة ضعيفا جدا . وتدل البيانات المتوفرة أن امرأة واحدة في كل عشرين امراة ، في المتوسط ، تعمل في المؤسسات المالية والتأمين والأنشطة العقارية وخدمات التأجير . وتتفاوت حصة المرأة من مجموع العمالة في هذا القطاع من نسبة تقل عن ٥ في المائة في بعض البلدان النامية الى نسبة تربو على النصف في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو . بيد أن هذا القطاع قد شهد نموا سريعا خلال العقد الأخير . وسجلت نسبة العمالة في هذا القطاع الى العمالة الكلية أكبر زيادة طرأة في كل البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨١ . كما أن توظيف المرأة في هذا القطاع نما بسرعة تفوق سرعة توظيف الرجل وسجل في بعض البلدان نسبة نمو فاقت نسب النمو في جميع القطاعات التي تعمل فيها المرأة .

Digitized by UNOG Library

٦٢ - لكن المرأة تشغل أقل الوظائف أجرا في المؤسسات المالية والتأمين والمكاتب العقارية وخدمات تأجير العقارات وتشغل الوظائف الكتابية ووظائف البيع بالتجزئة بدلا من الوظائف المهنية والادارية والتنظيمية . وفي البلدان المتقدمة النمو تشغل ٧ نساء من كل ١٠ نساء في هذا القطاع في المتوسط الوظائف الكتابية ؛ وفي البلدان الاسيوية التي تتوفر البيانات عنها تفوق هذه النسبة ذلك ، في حين يشغل ثلثا النساء العاملات في هذا القطاع في امريكا اللاتينية وظائف كتابية . ويخلص من هذا الى ان اشتراك المرأة يقل كثيرا عن اشتراك الرجل في مستويات الوظائف التي تعطي سلطة اتخاذ القرارات في بعض البلدان .

٢ - الفوائد التي تحققها المرأة

٦٣ - ان وصف المنافع التي تجنيها المرأة من جراء الاشتراك في هذا القطاع المعني بالنقد والمال أقل أهمية وقيمة بالنسبة لرسم السياسات الوطنية والدولية من تقدير للاتجاهات الدولية في مجال المالية ورد الفعل التي تنتجها على الصعيد الوطني من آثار على المرأة. ومن المستحسن اتباع هذا النهج بالنظر الى أن قرار الجمعية العامة ٣٦/٧٤ ، الذي تعتمد الدراسة الاستقصائية عليه ، يستهدف الربط بين قضية المرأة وبين الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٦٤ - وفي البلدان النامية اقترن النمو في كثير من الاحيان بحالة عدم استقرار على صعيد الاقتصاد الكبير في ميزان المدفوعات لا سيما في الأسعار . وكانت السياسات الاقتصادية تستهدف تخفيض معدلات التضخم لكن السياسات النقدية الرشيدة الجديدة حاولت في منتصف وأواخر السبعينات وفي أوائل الثمانينات أن تعالج سرعة نمو العجز في ميزان المدفوعات الناجم الى حد ما عن الأزمة الدولية وبالتالي تردى معدلات التبادل التجاري وزيادة خدمة الديون . وجدير بالذكر أن المؤسسات المالية الدولية ، والمتعددة الأطراف ، والثنائية جعلت في كثير من الاحيان تنفيذ هذه السياسات شرطا مسبقا لمنح قروض جديدة أو تخفيف شروط سداد القروض القديمة .

٦٥ - وكان لهذه السياسات أثر اجتماعي هام . وكانت اثارها على توزيع الدخل وعلى العمالة شديدة جدا . وحيث ان هيكل العمالة وتوزيع الدخل يختلف بالنسبة للمرأة عنه بالنسبة للرجل فقد كانت لسياسات التثبيت آثار هامة على المرأة . ومن الواضح ان مدى وطبيعة التغيرات التي تعترى حالة المرأة من جراء هذه السياسات تتفاوت من فئة نسائية الى أخرى وان ثمة حاجة لاجراء المزيد من البحوث لتحديد هذه التغيرات. بيد انه يستدل من الادلة القليلة المتوفرة ان ما لسياسات التثبيت من آثار رئيسية على المرأة يظهر في مجال العمالة وتقديم الخدمات الاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

٦٦ - وتؤثر سياسات التثبيت تأثيرا ارتداديا على النمو في الأجل القصير على الأقل وعلى العمالة الكلية بوجه عام . ويتفاوت مدى تأثير ذلك على المرأة حسب ظروف عملها قبل تنفيذ هذه السياسات وحسب فصل المرأة عن الرجل في الأنشطة المهنية . وكان التأثير على مستويات الانتاج والعمالة أقل بوجه عام في قطاع الخدمات وقطاع الانتاج الموجه لأغراض التصدير والقطاع غير الرسمي من التأثير على القطاع الرسمي والقطاع الصناعي ولا سيما القطاع الذي ينتج للاسواق المحلية . ولما كان نشاط المرأة كبيرا نسبيا في قطاع الخدمات ، والقطاع غير الرسمي ، والقطاع الانتاجي الموجه لأغراض التصدير فقد تأثرت عمالة المرأة بنسبة أقل من عمالة الرجل على المدى القصير . وقد تكون فرص العمالة قد تحسنت بفضل تدابير التثبيت فيما يسمى بنظام الانتاج المنزلي وفي الخدمات المنزلية ، التي يرتبط نموها بزيادة الدخل الناجم عن سياسات التثبيت .

٦٧ - بيد ان ما لهذه السياسات من تكاليف بالنسبة للمرأة تفوق كثيرا المنافع التي تجنيها المرأة من هذه السياسات . اذ ان العمالة في قطاع الخدمات تنمو بازدياد عرض اليد العاملة التي تتألف الى حد كبير من النساء اللاتي ينتمين الى أرباب أسر معيشية عاطلين عن العمل أو يعطلون جزءا من الوقت . وعندما تصبح القوى العاملة عاطلة عن العمل يكون تأثير اضافة عامل واحد أكبر من تأثير عامل واحد لا يجد عملا . ولهذا تقترن زيادة معدلات اشتراك المرأة العاملة في هذه الحالات بتناقص بمستويات ايرادات الأسر والأفراد . كما تكون ظروف المرأة في مناطق التصدير الحرة او في الصناعات الموجهة لخدمة الاسواق الخارجية التي تعمل مع نظام الانتاج المنزلي غير مرضية بوجه عام . وتعمل المرأة في هذه الصناعات ساعات طويلة دون أن تحصل على أجر مناسب أو تنال ضمانا اجتماعيا .

٦٨ - أما الآلية الثانية التي توتر سياسات التثبيت من خلالها على المرأة فتتمثل في تخفيض النفقات العامة على الخدمات التي تقدم الدعم للمرأة العاملة أو الى الأنشطة التي تزاولها المرأة في المنزل عادة . وتخفض النفقات الاجتماعية عادة لموازنة الميزانية ، مما يؤثر على دخل الاسر المعيشية الاجتماعي فتضطر المرأة الى تعويض ذلك بمزاولتها تلك الاعمال بلا مقابل . فقد أصبحت الرعاية الصحية لأعضاء الأسر المعيشية مسؤولية تضطلع بها المرأة . وفضلا عن ذلك يقل عدد مراكز رعاية الأطفال التي تحصل على الاعانات المالية مما يضطر المرأة الى الاضطلاع بجزء كبير من هذه المهام . وتحدث هذه الزيادة في مسؤوليات المرأة المنزلية في نفس الوقت الذي تتعاظم فيه الحاجة الماسة الى اسهامها في دخل الاسرة . وهكذا تزيد أعباء المرأة ويطلب من الاطفال ، لا سيما البنات ، أن يسهموا اسهاما أكثر فأكثر في الاعمال المنزلية .

٦٩ - ومن المحتمل أن يكون لالغاء اعانات دعم الأغذية والنقل والطاقة أثر على النساء والأطفال أكبر منه على الرجال لان الانماط الحضارية المهيمنة تساعد على أن تكون قسمة الموارد داخل الاسرة المعيشية غير متكافئة . وأن تكون لصالح الذكور البالغين سن الرشد .

Digitized by UNOG Library

٦٩ - ومن المحتمل ان يكون لالغاء اعانات دعم الاغذية والنقل والطاقة اثر على النساء والاطفال اكبر منه على الرجال لان الانماط الحضارية المهيمنة تساعد على ان تكون قسمة الموارد داخل الاسرة المعيشية غير متكافئة . وان تكون لصالح الذكور البالغين سن الرشد . كذلك فان تخفيض النفقات على التعليم يؤثر على المراة تاثيرا كبيرا اذ ان من شانه ان يطيل امد فصل المراة عن الرجل في مجال التعليم وبالتالي فصلهما في العمالة وعدم المساواة بينهما في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ طرق ووسائل تحسين دور المرأة في مجال النقد والمال

٧٠ـ سيكون من الضروري ، فيما يتعلّق باشتراك المرأة في القطاع ذي الصلة ، تحسين فرصها في الحياة الوظيفية عن طريق تزويدها بالتدريب المناسب والقضاء على الممارسات التمييزية ضدّها في الترقية . وتوخّيا لخفض الآثار السلبية للسياسات النقدية والمالية على المرأة ، التي وردت مناقشتها في الفرع ٢ ، ينبغي ادخال تغييرات هامة في النظام الاقتصادي الدولي وفي عمليات التخطيط . ومن المستصوب ، فيما يتعلّق بعمليات التخطيط ، تعزيز الطابع الشامل للتخطيط وذلك عن طريق جعل رجال التخطيط مدركين للآثار الاجتماعية المترتبة على عملية تقرير السياسة . وقد يؤدّي هذا الى النظر في سبل جديدة لتقليل الاختلالات في الاقتصاد الكلي .

٤ ـ ما لتحسين دور المرأة من أثر محتمل على تحقيق أهداف التنمية الشاملة

٧١ـ ان رأس المال البشري هو المورد الرئيسي للتنمية التي ينبغي أن تعود بالفائدة على الرجال والنساء على السواء . وسوف يؤدّي تحسين انتاجية المرأة واتباع سياسات أكثر توجّها نحو ايجاد بدائل للواردات الى تقليل الحاجة الى القطع الأجنبي وزيادة الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني . كما أن تنفيذ سياسات نقدية ومالية أكثر احتراما للموارد البشرية لن يحسّن فقط المساواة بين الرجل والمرأة ، وانما سيشجّع أيضا على اتباع أساليب للتنمية أكثر حساسية للاحتياجات البشرية .

هاء ـ استعراض عام

٧٢ـ يتضمّن هذا الفرع مجملا لاستعراض عام وسردا أوليا لبعض التعميمات التي وضعت بالاستناد الى مشاريع الفصول القطاعية المتاحة .

٧٣ـ وسيتألّف الاستعراض العام من ثلاثة فصول . أما الأول فسيكون موجزا للنتائج الرئيسية التي خلصت اليها الفصول القطاعية . وسيكون هدفه اعطاء فكرة بسيطة وواضحة عن محتويات الدراسة الاستقصائية لتسهيل الرجوع اليها على مستخدمي الدراسة . وأما الفصل الثاني فسيصف مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية . وسيقتضي هذا تحليل مشاركة المرأة في القوة العاملة في القطاعات المدرجة في الدراسة الاستقصائية . ووفقا لما يشدّد عليه قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٧٤ بشأن العلاقة بين المرأة والتنمية الاقتصادية ، سيعالج الفصل الثالث الفوائد التي تعود على المرأة من اتجاهات التنمية القطاعية مع اشارة خاصة الى آثار الاتجاهات الاقتصادية الحديثة .

Digitized by UNOG Library

١ ـ مساهمة المرأة في التنمية

٧٤ـ من التعميمات الرئيسية عن دور المرأة في التنمية التي تبرز من الفصول القطاعية للدراسة الاستقصائية أن مساهمة المرأة في أنشطة الانتاج الوطني تتفاوت بدرجة كبيرة ولكنها في تزايد مطرد منذ عام ١٩٥٠ ، مع توقع استمرار الزيادة حتى عام ٢٠٠٠ . وتستأثر النساء حاليا بأكثر من ربع القوة العاملة في الصناعة وقرابة خمسي القوة العاملة في الزراعة وفي الخدمات . كما أن أوجه التفاوت الاقليمي كبيرة : ففي افريقيا وجنوب آسيا ستزداد معدّلات اشتراك الذكور بنفس سرعة معدّلات زيادة اشتراك الاناث حتى عام ٢٠٠٠ . أما في جميع البلدان الأخرى ، ولا سيما في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، فستزداد معدّلات اشتراك الاناث بأسرع من الذكور .

٧٥ـ غير أن مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية تقدّر في الاحصاءات الوطنية والدولية بأقل من قيمتها . ففي الزراعة ، أحيانا ما تحسب المرأة العاملة في عداد غير العاملات . وعندما تحسب في عداد العاملات فانها كثيرا ما تدرج ضمن فئة أفراد الأسرة العاملين بلا أجر رغم أنها تؤدّي من المهام الادارية ما يوجب ادراجها في فئة المزارعين المستقلين . أما في الصناعة ، فان المرأة أكثر من الرجل اشتراكا في الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان . ومن ثم لا يسجّل عملها أو انتاجها على النحو الكامل في الاحصاءات الوطنية .

٧٦ـ أما التعميم الثاني عن أدوار المرأة في التنمية فهو أن استفادة المرأة من اشتراكها في الانتاج الوطني أقل في المتوسط من استفادة الرجل . ففي الصناعة ، لا تزال المرأة تنتمي عموما الى القوة العاملة الثانوية التي تستأجر لتأدية الأعمال التي لا يتوفّر الرجال لأدائها أو التي لا يرغبون في أدائها . وعلى هذا ، فان أجرها في الساعة أقل في المتوسط من أجر الرجل . والمرأة أقل تمتّعا من الرجل بحماية التشريعات الاجتماعية حتى في البلدان التي سنّت فيها مثل هذه التشريعات . فساعات العمل المحدّدة والطويلة بوجه عام تصعّب الأمر على المرأة التي تقوم بأنشطة انتاجية ومنزلية . وفي العمل الزراعي المأجور يحيل الرجل الى العمل في أعمال أعلى أجرا تتطلّب مهارات تقنية ، بينما تبقى المرأة على العموم مقتصرة على مزاولة العمل اليدوي المأجور الأدنى أجرا . وعلى الرغم من أن انتاجية المرأة العاملة كمزارع مستقل تعادل من حيث المبدأ انتاجية الرجل ، فان المدخلات المتاحة لمزرعتها أدنى على العموم من المدخلات المتاحة للرجل ، مما يجعل انتاجيتها والدخل المتولّد أقل أيضا . كما أن المركز الذي تحتلّه المرأة والفوائد التي تعود عليها أقل مما هو الأمر بالنسبة للرجل في قطاعات الخدمات والعلم والتكنولوجيا والمؤسسات المالية والتأمين والأنشطة العقارية وخدمات التأجير . فمن النادر أن تحتل المرأة مراكز اتخاذ القرارات في أي من هذه القطاعات أو في المؤسسات التي تحدّد السياسات التي تؤثّر فيها .

Digitized by UNOG Library

٧٧- والافتقار الى بيانات يوثق بها تحول دون تقييم التحسينات النسبية في مركز المرأة في القطاعات المدرجة في الدراسة الاستقصائية . فمن المعروف أن فجوة الأجور الموجودة في الصناعة بين الرجل والمرأة أخذت تتقلص في السبعينات . غير أنه لا يعرف الا القليل عن مكونات الدخل الأخرى كالضمان الاجتماعي والمعاشات والاستحقاقات الاضافية والضرائب، وعن المعايير الأخرى للمركز ، كالسلطة والمكانة . غير أن عدد النساء اللواتي يتلقين أجرا من الصناعة يمثل نسبة ضئيلة من عدد النساء العاملات . ومن المستحيل تحديد الاتجاهات العالمية والاقليمية ذات الصلة في الزراعة والخدمات حيث تتركز النساء .

٧٨- ومن العسير جدا تعيين أسباب توزع الطبقات على أساس الجنس بالاستناد الى البيانات الحالية . فمن الجلي أن التوزع الطبقي متصل بالتقسيم الجنسي للعمل . ولكن التقسيم الاجتماعي للعمل في المجتمعات الحديثة أكثر تعقيدا من العزل المبني على الجنس. كما أن العلاقة بين التمايز والتوزع الطبقي ليست آلية . ومن الواضح أيضا أن هيكل هذا التوزع الطبقي ينطبق على الانتاج وعلى التناسل معا ، لأن عدم التساوي الجنسي يتخلل المجتمع ككل ولا يقتصر على المجال الاقتصادي . ومن أمثلة هذا أن العزل الوظيفي في العلم والتكنولوجيا يأتي بعد عزل المرأة تعليميا خارج الميادين الرئيسية للعلم والتكنولوجيا . كما أن الرجال ، في اطار الأسرة ، هم المفضلون على العموم لدى تخصيص الموارد المتاحة للأسرة ، كتوزيع الأرض لانشاء المزارع المستقلة ، وانفاق الدخل المتولد عنها . ومن ثم يبدو أن القيم والمعايير الثقافية المتعلقة بالأدوار الجنسية هي أقرب الأسباب لعدم تساوي المرأة بالرجل .

٢ - فوائد التنمية وتكاليفها بالنسبة للمرأة

٧٩- يختلف ميزان فوائد وتكاليف دور المرأة في التنمية اختلافا كبيرا جدا من حالة الى أخرى . فهذه الفوائد والتكاليف تختلف بالنسبة للمرأة العاملة وغير العاملة ، وللعاملات بأجر أو العاملات لحسابهن ، وبالنسبة للمدى القصير والطويل ، وتختلف بالنسبة لكل اتجاه أو سياسة يمكن فحصها . ويجب أن يفرق المرء أيضا بين مسألة الفوائد التي تصبح حقا للمرأة العاملة بسبب نشاطها الاقتصادي ، والفوائد التي تصبح حقا متفاوتا لكل النساء والرجال بسبب اتجاهات التنمية ، مثل تحديث الزراعة أو تصنيعها ، أو بسبب السياسات النقدية والمالية .

٨٠- ولقد أفادت التنمية المرأة على المدى الطويل ، وستفيدها ، اذا ما استطاع المرء أن يتخيل مستقبل البلدان النامية كحاضر البلدان المتقدمة النمو . ان سمة اتجاه أغلب المؤشرات الاجتماعية من حيث القيمة المطلقة والقيمة النسبية الى أعلى أحيانا ، تظهر : في معدلات الوفيات ومتوسط العمر ومحو الأمية ونسب الالتحاق ، ان التنمية قد أحدثت

Digitized by UNOG Library

بالفعل تحسّنا في وضع المرأة في البلدان النامية أيضا . وستكون الزيادة في الانتاجية مفيدة على المدى الطويل للمرأة في القطاعين الانتاجي والمنزلي وذلك بتوفير العمالة ، ويسر الخدمات بصورة أكبر وتقديم تكنولوجيا أجود للعمل المنزلي .

٨١ - ويختلط ميزان الفوائد والتكاليف من ناحية ثانية على المدى المتوسط والمدى القصير. فالتصنيع يوفّر للمرأة وظائف ذات أجر أحسن مما كانت تتقاضاه في الزراعة ويزيل أو يقلل مشقة العمل المنزلي للمرأة التي في مقدورها شراء الأدوات المنزلية الحديثة . ومع ذلك ، لم يزل التصنيع بعد فجوة الأجر بين الجنسين ، ولا يزال تدرج المرأة الوظيفي الى أعلى هدفا لم يتحقّق . وقد فشل التحديث الزراعي أيضا في أن يفيد المرأة مثلما أفاد الرجل . وقد طلب من المرأة في بعض الحالات أن تسهم بعمل أكثر للأنظمة الزراعية الحديثة بدون أن تنال مكافآت أكبر . وتجد المرأة وظائف مجزية في النظام المصرفي ولكنها محصورة في الطبقات الدنيا للمؤسسات المالية . ولكن تلك الآثار لا يمكن أن تنسب الى التحديث في حد ذاته . فالظروف الاجتماعية التي يجرى فيها التحديث على الأصح هي التي تتسبّب في أن يصبح كثير من الفوائد حقّا للرجل أكثر منه للمرأة .

٨٢ - وتشير الفصول القطاعية أيضا الى أنه نتيجة لانتشار المعايير المتعلّقة بأدوار الجنسين ، ومن ثم الفوارق في المركز بين الرجل والمرأة ، فان سجل السياسات العامة حول تخفيض مثل هذه الفوارق متنوّع ، على الرغم من أن معظم الحكومات تعبّر عن مساندتها للمساواة وقد سنّت تشريعات تعززها . وكثيرا ما أبلغ أن تحيّزات أصحاب العمل حول تعهّد المرأة بالعمل تضعف فعالية التدابير المرسومة لتحسين المساواة بين الجنسين في التوظيف. ولهذا السبب نجد أنه بينما أقر التشريع الذى يضمن الأجر المتساوى للعمل ذى القيمة المتساوية في عدد متزايد من البلدان ، لم ينقص التمييز الوظيفي الرأسي ضد المرأة بصورة ملحوظة وأبلغ أنه زاد في بعض البلدان في السنوات العشرين الأخيرة . ويبدو أن انقاص فجوة الأجور كان أثرا غير مقصود لتشريعات الحد الأدنى للأجور وليس لتشريعات مساواتها . ان أثر التدخل الحكومي في الزراعة على المساواة يبدو ضعيفا أيضا كما تقول التقارير . فقلما تخصص برامج الاصلاح الزراعي أرضا كملك للمرأة . وان سياسات التنمية الزراعية والريفية توجّه عموما للرجل ، أو للمحاصيل النقدية التي هي عادة محاصيل يزرعها الرجل .

٨٣ - وهناك سؤال ذو أهمية خاصة وهو كيف أثرت على المرأة الاتجاهات الاقتصادية الحديثة في التجارة والتمويل الدوليين والسياسات الوطنية التي نفّذت استجابة لها ؟ وليس ممكنا تقديم اجابة نهائية لهذا السؤال . ونحتاج الى مزيد من البحث لنعطي تفسيرا للاختلافات الوطنية ولتعقيد هذه المسألة . ان آثار الركود الدولي في الأعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، وبصورة خاصة في أوائل الثمانينات ، على التجمّعات الاقتصادية تختلف وفقا لطريقة اشتراك كل اقتصاد في النظام الاقتصادى الدولي ، ويختلف الانتقال القومي لتلك الآثار على المجتمع وفقا للهياكل الاجتماعية - السياسية لكل بلد . واذا ما بدا أن هناك

Digitized by UNOG Library

أرضية كافية لنقرر أن الفئات ذات الدخل المنخفض في بعض البلدان تدفع الديون التي تجلبها الفئات ذات الدخل العالي والمتوسط على نفسها فان هذه الافادة لا تنطبق على كل الحالات . ويمكن اطلاق بعض التعميمات على كل حال فيما يتعلّق بأثر السياسات النقدية والمالية التي اتخذت في السنوات الأخيرة على المرأة .

٨٤- ومن المعروف أن الأزمة الدولية في النصف الأول من السبعينات قد خفّضت طلب البلدان النامية للبضائع والخدمات وجعلت معدّلاتها في التجارة ومدخولها من التصدير أكثر سوءا . ولكن الاستيراد لم ينخفض بدرجة متساوية . وجيء بالقروض الأجنبية لتسدّ الفجوة . وفي وجه الركود المتطاول في البلدان المتقدّمة النمو وأسعار الفائدة المرتفعة أصبح معروفا تماما معنى هذا في البلدان النامية . ان السياسات التي طلب من البلدان المدينة تطبيقها ، وكثيرا ما طبّقت لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، عزّزت الآثار الانحسارية للأزمة الدولية . وكانت أكثر الآثار أهمية على العمالة والدخل . فقد هبطت العمالة الكلية بصورة ملحوظة . وفي البلدان المتقدّمة النمو زادت البطالة بصورة عامة . وفي البلدان النامية زادت العمالة الناقصة واتجهت الأجور نحو النقصان . وككل ، من المحتمل أن تكون وظائف المرأة قد سترت من الركود الى مدى أعظم من وظائف الرجل ، لأن أكثر القطاعات تأثرا به كانت تلك التي يستخدم أغلبها الرجل ، مثل القطاع الرسمي والصناعات في داخله . ومن المرجّح على كل حال أن يكون الانتعاش الذي حدث في النصف الثاني من السبعينات قد مر جانبا بالمرأة عموما في القطاع الرسمي . ويبدو أيضا أن أزمة بداية الثمانينات قد أثّرت عليها بوجه خاص ، لأن الرجل بدأ ينافسها على الوظائف ذات الدخل المنخفض .

٨٥- ومن المحتمل أن تكون المرأة قد استجابت لأزمة الاستخدام في القطاع الرسمي بطرق مختلفة وفقا لمنسوب دخل أسرتها . وبالنسبة للمرأة الميسرة فان ما قرر نسبة اشتراكها في العمل فيما يبدو هو نتيجة الصراع بين احتياجات الاستهلاك العالية والتكاليف المرتفعة للخدمات التي تحل محل العمل المنزلي ، مثل رعاية الطفل والعناية بمن تعولهم على وجه العموم . وبالنسبة للمرأة من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل ، وزوجات العمال الصناعيين الذين سرّحوا من العمل أو الذين يتقاضون أجرا صغيرا ، يكون القرار عادة هو الالتحاق بقوة العمل . وهذا قد يدفع نسب البطالة الى أعلى . وبالرغم من أن البيانات الموثوق بها غير متاحة على نطاق عالمي ، فمن الممكن أن نفترض ، الى حد ما ، أن الدخل الذي تتلقاه من أنشطتها الانتاجية منخفض وغير ثابت وأن الزيادة في معدّلات اشتراك المرأة من الممكن أن تكون قد أحدثت انخفاضا في متوسط دخلها . وبالنسبة للمرأة الفقيرة ، التي كانت عاملة قبل الأزمة ، فان هذا قد يكون معناه دخلا أقل وعبء عمل أكبر .

٨٦- ان السياسات التي أتبعت عموما في البلدان النامية لتعادل الأزمة شدّدت أيضا على تعزيز الصادرات بدلا من الاستعاضة عن الواردات . وبالرغم من أن المرأة في القطاعات الموجهة للتصدير قد تكون حافظت على عملها ، فان ظروف العمل في الصناعات التي تنتج

Digitized by UNOG Library

للتصدير أسوأ عموما منها في تلك التي تنتج للسوق المحلية . ولقد أوجزت من قبل حالة المرأة في مناطق التصدير الحرّة . ان حالة المرأة التي تحظى بحماية أكبر نسبيا في مجال الاستخدام يوازنها الدخل المنخفض وظروف العمل المتردية اذن .

٨٧ــ ان الطريقة الأساسية الثانية التي أثّرت من خلالها الأزمة والسياسات النقدية والمالية التي نقلتها داخليا على المرأة هي تقليل الانفاق الحكومي . ولقد ألزمت معظم البلـــدان باتباع سياسة تقشفية ، وكان معنى ذلك عموما ، في غياب تدابير لتحسين الضرائب قابلـــة للتطبيق سياسيا ، تخفيض الانفاق الحكومي . وكثيرا ما كانت النفقات التي خفّضت هي تلـــك التي رصدت لخدمات الدعم . ولهذا فان تكلفة فرصة العمل بالنسبة للمرأة قد زادت . وكان هذا سببا للانسحاب من سوق العمالة للبعض ، أو زيادة في عبء العمل .

الحواشـــي

(١) اعتمد في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنميـــة الصناعيـــة (انظر A/10112 ، الفصل الرابع) .

Digitized by UNOG Library